الصباح الاقتصادية
12
العدد 2056 - السنة السابعة
الخميس 17 ربيع الأول 1436 - الموافق 8 يناير 2015
Thursday 8 january 2015 - No.2056 - 7th Year

جلسة الأمس تغلق على ارتفاع وسط ارتداد مضاربي

البورصة تحاول امتصاص صدمة تراجع النفط

البورصة الكويتية

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الأربعاء على تباين في الأداء، حيث اختتم المؤشر السعري للبورصة التعاملات على ارتفاع نسبته 0.4% بإقفاله عند مستوى 6423.21 نقطة رابحا نحو 25.34 نقطة.

وأنهى المؤشر الوزني التعاملات على استقرار حيث اقفل عند مستوى 431.12 نقطة مقابل 431.11 نقطة مستوى إقفاله أمس الأول، بينما اختتم مؤشر كويت 15 الجلسة على تراجع نسبته 0.23% وصولا إلى مستوى 1034.89 نقطة خاسرا حوالي 2.39 نقطة.

ومع موجة التفاؤل التي سادت اوساط المتعاملين جراء حالة الارتداد المضاربي على بعض الاسهم المنتقاة سادت حالة من الانشباح بين المتعاملين مما هو قادم من استمرار موجات الشراء خاصة على الاسهم الشعبية دون ال100 فلس.

وكان اللافت في المسار العام للسوق اغلاق المؤشر السعري فوق مستوى 6400 نقطة بسبب النشاط على الاسهم الصغيرة التابعة لجميع المجموعات الاستثمارية مستفيدة من تراجعات أمس فكان الدخول عليها هو السمة التي ابقت المؤشر الرئيسي مرتفعا.

واستقر أداء الاسهم التشغيلية القيادية عند مستوياتها العادية ومن المتوقع ان تزيد حالة التركيز اليوم على اسهم القطاع المصرفي الذي ينتظر المتداولون بياناتها المالية عن عام 2014 اضافة الى توقعات بان تشهد جلسة نهاية الاسبوع عمليات جني ارباح حيث يفضل البعض توفير السيولة للدخول في الاسبوع المقبل وفق متطلبات العرض والطلب في السوق.

وكان لافتا في الاداء العام اشتداد عمليات الشراء الانتقائي على مكونات اسهم مؤشر (كويت 15) والعديد من الاسهم التشغيلية في منتصف الجلسة تقريبا وهو الامر الذي ترجمته اغلاقات القطاعات المدرجة باللون الاخضر.

وكالمعتاد فقد كانت القيمة النقدية المتداولة ضعيفة نتيجة لتفضيل بعض المتعاملين فرض حالة الترقب والانتظار لمعرفة بوصلة السوق خاصة مع عودة اهم صناع السوق الى التداولات.

وكان واضحا في مسار السوق زيادة التحركات من بعض المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية التابعة لاهم المجاميع الاستثمارية التي عادت الى الاداء السابق للاستفادة من موجة الصعود بهدف تعويض الخسائر التي مني بها بعضهم في جلسة أمس الأول.

يذكر أن المؤشر السعري للسوق اغلق الجلسة أمس مرتفعا 25ر3 نقطة ليصل عند مستوى 6423ر2 نقطة في حين بلغت القيمة النقدية نحو 19ر2 مليون دينار وتمت عبر 5953 صفقة نقدية وكميات اسهم بلغت 240ر6 مليون سهم.

وعلق رئيس فريق بورصة للتحليل الفني، «حمود العازمي»، على جلسة أمس عموما قائلا «واضح من خلال ارتداد الأسواق الخليجية أمس ونزول النفط بان التأثر يخف تدريجيا مقارنه بالفترة السابقة خصوصا بعد وصول أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية جدا».

أما «عبدالناصر العتيبي»، المحلل الاقتصادي في الأسواق العالمية، فقال ان النفط أسعاره ارتدت الآن بالدولار الأمريكي أو بسلة من العملات المعيارية، وتمكنت بلدان الخليج من تحقيق الفوائض المالية الضخمة على مدى العقد الماضي. بالإضافة إلى كونها من أقل الدول في العالم من حيث معدلات الدين العام مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني تمتع تلك الدول بقوة في الميزانية العمومية تمكنها في رأينا من التعامل لفترات طويلة مع انخفاض أدنى من المتوقع في عائدات النفط.

وقد تراكمت الفوائض المالية لدول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 189% من الناتج الإجمالي المحلي، أي 3.1 تريليون دولار أميركي في الأصول الأجنبية العامة التي يمكن الاستفادة منها لتخفيف الصدمات الدورية. وعلى الرغم من أن التعديلات في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية غير الاستراتيجية قد تكون على الورق، فإن هذه الأصول تغطي كامل الإنفاق الحكومي لعدة سنوات، ليؤكد ذلك إيماننا بإمكانية المحافظة على برامج الإنفاق، وتجسد الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي في دولة الكويت خلال النصف الأول من العام المالي الجاري الاستفادة من الفوائض الضخمة للميزانية في تحسين البنية التحتية.

وبالنظر إلى الجانب الإيجابي لانخفاض أسعار النفط، فإن ذلك سيدفع في اتجاه الجهود الرامية إلى تقليص دعم الطاقة إذ أن إزالة بعض أو معظم الدعم سيعمل على إتاحة المزيد من النفط والغاز للتصدير وتحرير الموارد للإنفاق الإنتاجي وتحسين الحوافز نحو اعتدال نمو الاستهلاك.

تعتبر أسواق السندات في دول مجلس التعاون الخليجي ديناميكية للغاية، حيث يمكن قياس ذلك من خلال الزيادة في إصدار السندات الجديدة من شركات دول مجلس التعاون الخليجي في القطاعات غير النفطية، في حين تقود مشاريع البنية التحتية القوية عمليات الإصدار وذلك عبر الحكومات والمؤسسات المرتبطة بها. كما أن لانخفاض أسعار النفط فائدة أخرى هامة، حيث يمكن أن يسهم ذلك في زيادة وتيرة إصدار السندات والصكوك من قبل الدول والمؤسسات المالية لتمويل الميزانيات والحفاظ على برامج قوية للنفقات المالية. ونحن نعتقد أن تطوير سوق السندات المحلية أيضا سيدعم تقدم السياسة النقدية ويقوي البنية التحتية للأسواق المالية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نتوقع استمرار الوضعية الحالية في أسعار النفط، فنعتقد على أرض الواقع وجود مؤشرات على انخفاض كبير في تصاريح الحفر الجديدة كعلامة على أن السوق يتفاعل بشكل مناسب مع مؤشرات الأسعار.

وفي المحصلة، فإن احتمالية أن تعاني بعض البلدان من العجز المالي فيما لو استمرت الاسعار في التراجع هو أمر سلبي، ولكن مثل هذا التطور قد يؤدي إلى إصدارات من كيانات جديدة ومثيرة للاهتمام في سوق السندات، وربما يسهم في تسريع الإصلاحات الهيكلية ومنها دعم الوقود وفرض الضرائب وتطوير السوق المالية.

رغم انخفاض أسعار النفط

نظرة مستقبلية إيجابية لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي

محيي الدين قرنفل

أوضح محي الدين قرنفل مدير الاستثمار في الصكوك العالمية وأدوات الدخل الثابت في فرانكلين تمبلتون للاستثمار (الشرق الأوسط) أن انخفاض أسعار النفط شكلت واحدة من القصص الكبرى التي تم تداولها في العام 2014، وذلك مع انخفاض سعر خام برنت بادئ مستوى في خمس سنوات بدايات شهر ديسمبر وعلى الرغم من إيجابية هذه الأخبار بالنسبة للاقتصاد العالمي بشكل عام، لكن هذا الهبوط في أسعار النفط بشكل محورا للعديد من القضايا في دول مجلس التعاون الخليجي.

وخلال العقد المنصرم، وكردة فعل للزيادة في العائدات النفطية بالإضافة إلى النشاط السياسي، قامت الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط بزيادة الإنفاق العام وذلك لما يصل إلى أربعة أضعاف تقريبا. وفي وجود ضريبة لا تزيد عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي تؤخذ من جميع المصادر في دول مجلس التعاون الخليجي، اضطرت السلطات إلى الاعتماد على الارتفاع في أسعار النفط، او على الأقل بقاءها عالية، في تمويل الإنفاق في الميزانية، وبالتالي، فإذا ما استقرت أسعار النفط على مستوى منخفض أو استمرت في الانخفاض، دون إدخال تغييرات على خطط الإنفاق، فسيواجه منتجو النفط في بلدان الخليج عجزا ماليا، وكما هي حالة سلطنة عُمان عجزا ماليا وتجاريا. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يمثل سعر الـ20 دولارا أمريكيا للبرميل سعر التعادل بالنسبة لميزانية العام 2003، بينما تشير تقديرات العام 2015 إلى أن السعر الذي سيغطي الزيادة في مستويات الإنفاق في البلاد يجب ألا يقل عن 90 دولار للبرميل. وفي مملكة البحرين يتحقق سعر التعادل للعام القادم بوصول سعر البرميل إلى 130 دولار أمريكي.

ومع ذلك، لا تزال توقعاتنا بالنسبة لدول الخليج وسوق السندات بها إيجابية على المدى المتوسط. ويستند هذا الرأي على القوة المالية والنمو الذي تشهده القطاعات غير النفطية. وفي شهر اكتوبر 2014، توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي -باستثناء القطاع النفطي- نحو 6% في 2014-2015، كما توقع صندوق النقد الدولي أيضا استمرار التضخم في ضوء تخفيض أسعار الغذاء العالمية وأسعار الصرف المرتبطة بالدولار الأمريكي. لا نتوقع أن تؤثر أسعار النفط الحالية على الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير، ولكن قد يكون لها تأثير على الأسواق المالية.

أكد أن «حرق الغاز» انخفض 52 في المئة

علي الشمري: «نفط الخليج» حققت نتائج متميزة في 2014

جانب من مشاريع استخراج النفط

قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية لنفط الخليج علي الشمري إن الشركة حققت نتائج تشغيلية متميزة عام 2014 المنصرم في مختلف مناطق العمل التابعة لها ومنها خفض معدل حرق الغاز بنسبة 52 في المئة.

وأضاف الشمري أن مناطق العمل التابعة للشركة هي المكتب الرئيسي وكل من منطقتي العمليات المشتركة البرية (الوفرة) والبحرية (الخفجي).

وأوضح أن العنصر البشري أهم ما تملكه الشركة من أصول "ونوليه جل اهتمامنا لرفع مستوى أدائه المهني والتعريف بأحدث المستجدات التقنية كل في مجال تخصصه لاسيما أصحاب التخصصات الفنية والهندسية والجيولوجية".

وذكر أنه بناء على ذلك تواصل الشركة جهودها في هذا الصدد من خلال تنظيم الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وإلحاقهم بكبريات الشركات النفطية العالمية للتعرف على أحدث تقنيات العمل لديها.

وبين أن الشركة تطبق نظام إدارة الجودة (إيزو) من خلال إبرامها عقدا يشمل حصول مجموعاتها كافة على شهادة الجودة (إيزو) في الفترة القليلة القادمة بما يحقق أعلى معايير الجودة والأداء المتبعة في العالم لافتا الى ان تطبيق هذا النظام يسهم في تحقيق أهداف وتطلعات الشركة ضمن وقت قياسي.

ولفت الى تحقيق متوسط معدل انتاج في المشروع التجريبي الموسع لحقن البخار في مكمن الايوسين الأول يقدر ب 1630 برميل نفط يوميا وكان متوسط حقن البخار 7200 برميل بخار مكافئ وبذلك تم البدء في المرحلة الثالثة من المشروع التجريبي للغمر بالبخار لمكمن الايوسين الثاني وتتضمن دراسات هندسية للوصول الى الخيار الأمثل في هذا الصدد.

وذكر الشمري أنه تم حفر 84 بئرا جديدة والقيام بأعمال إصلاح وتعميق وإعادة مسار ل 151 بئرا أخرى والقيام بنجاح بعمليات حفر تجريبي أفقي متعدد الاتجاهات في حقل جنوب الفوارس "وعليه تتم حاليا دراسة المعطيات المطروحة لوضع خطة تنموية شاملة لهذا الحقل كما نعمل على استكمال المرحلة الثالثة من الدراسات الهندسية للخيار الأمثل في مشروع وحدة استغلال الغاز المركزية".

وأشار الى قيام الشركة الكويتية لنفط الخليج فيما يخص الاستكشافات الجديدة بتوقيع عقد مع شركة (ويسترون جيكو) العالمية لتنفيذ أكبر مسح زلزالي بري ثلاثي الأبعاد بتاريخ البلاد وذلك في المنطقة البرية المشتركة بين الكويت والسعودية والذي تم البدء فيه فعليا ويتوقع الانتهاء منه بحلول عام 2017.

وفيما يخص إدارة الاحتياطيات والتعاون مع الشركاء والشركات الزميلة العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج أكد الشمري أنه تم تطبيق نظام لادارة الاحتياطيات الموحد في حقول الوفرة والخفجي تماشيا مع النظام المطبق في شركة نفط الكويت.

وبين أنه تم أيضا توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وكل من شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الكويت لنقل 40 مليون قدم مكعبة من الغاز المصاحب يوميا من حقول الخفجي و6 آلاف برميل من المكثفات يوميا لمصلحة شركة البترول الوطنية الكويتية عن طريق شركة نفط الكويت.

وذكر أن كميات الغاز المصدرة لشركة نفط الكويت من عمليات الوفرة المشتركة شهدت زيادة حيث قدرت تلك الكميات ب 14ر5 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا مبينا أنه تم أيضا إبرام اتفاقية أخرى لنقل التكنولوجيا مع الشريك في منطقة العمليات البرية المشتركة (الوفرة) ممثلة في شركة شيفرون العربية السعودية لتسهيل تداول المعلومات بين الطرفين.

وعن انجازات الشركة البيئية قال الشمري إن الشركة تضع معايير الصحة والسلامة والأمن والبيئة كأولوية في جميع عملياتها كما خفضت الشركة معدل حرق الغاز لديها بنسبة 52 في المئة مقارنة بالنسبة السابقة التي قدرت ب 66 في المئة بعد انتهائها من تنفيذ مشروع حرق الغاز بالوفرة.

ولفت الى إعداد وثيقة بالإجراءات الخاصة بدراسة المردود البيئي والتنسيق لأخذ الموافقات اللازمة للمشاريع البيئية علاوة على إنشاء مركز لإدارة الأزمات مجهز برابط اتصال مرئي مباشر مع كل من عمليات الوفرة المشتركة ومؤسسة البترول الكويتية وشركتي البترول الوطنية الكويتية ونفط الكويت وتأسيس نظام لإدارة المخاطر وربطه آليا مع النظام الموحد المطبق لمؤسسة البترول الكويتية.

وأشار الى استحداث جائزة سنوية لقياس أداء عاملي ومقاولي الشركة في مجال الصحة والسلامة والبيئة بوصفه برنامجا متكاملا يركز على إبراز إنجازات الشركة في هذا الصدد وهي جائزة الرئيس التنفيذي للأداء السنوي للصحة والسلامة والأمن والبيئة.

مؤسسة البترول: سعر برميل النفط الكويتي يتراجع إلى 44.64 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات 2.72 دولار ليستقر عند مستوى 44.64 دولار مقارنة بـ 47.36 دولار للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي اسواق النفط العالمية هوت اسعار النفط محققة خسائر بنحو 10% في يومين حيث انخفض سعر خام نفط الإشارة مزيج برنت في العقود الآجلة لتسليم فبراير عند التسوية 2.01 دولار اي ما يعادل 3.78% ليصل إلى مستوى 51.10 دولار للبرميل. كما انخفض سعر الخام الأمريكي عند التسوية 2.11 دولار ما يعادل 4.22% ليصل إلى مستوى 47.93 دولار.

وواصلت اسعار النفط الانخفاض للجلسة الرابعة على التوالي بسبب تنامي المخاوف من تخمة المعروض العالمي لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2009. كما فقدت أسعار النفط الخام أكثر من 55% منذ يونيو الماضي.

«الخصوصية» تنتخب مجلس إدارة جديداً

انتخبت الجمعية العمومية العادية لشركة مجموعة الخصوصية القابضة (الخصوصية) في اجتماعها الذي انعقد أمس أعضاء مجلس إدارة جدد للشركة. وقالت الشركة في بيان نشر لها على الموقع الرسمي للبورصة أن الأعضاء الجدد هم: فهد محمد العمر، عبدالملك السيد الغربللي، ناصر زيد السبيعي، وليد أحمد العيلان، عبدالله رشيد النفيسي، ناجي فهد الصقر، وحمود عبدالعزيز الوضي.

وكانت الشركة قد أعلنت مطلع الأسبوع الجاري أن لجنة المناقصات المركزية قررت ترسية المجموعة الثانية من المناقصة الخاصة بتوريد أنابيب تبطين مع ملحقاتها بقيمة إجمالية قدرها 7.45 مليون دينار (نحو 19.3 مليون دولار أمريكي) بعد تصحيح الخطأ الحسابي على شركة الخصوصية للطاقة وهي إحدى الشركات التابعة والمملوكة للمجموعة بنسبة 99%. يشار إلى أن أرباح «الخصوصية» ارتفعت بنهاية التسعة أشهر الأولى من عام 2014 بحوالي 43% وصولا إلى 1.44 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 1.01 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2013.

«قرين قابضة» تقرر الانسحاب من السوق

أقرت العمومية الغير عادية لشركة القرين القابضة (قرين قابضة) الانسحاب الاختياري من البورصة الكويتية وسط جدل واعتراض من بعض المساهمين على قرار الانسحاب.

وأبدى عدد من المساهمين اعتراضهم على قرار الانسحاب، مؤكدين أن هذا القرار فيه إهدار لحقوقهم بعد وصول القيمة السوقية لأسهم الشركة إلى مستويات متدنية للغاية.

ويتداول سهم «قرين قابضة» في البورصة الكويتية عند مستويات 15 فلس فيما تبلغ قيمة السهم الاسمية نحو 100 فلس.

وقال « نبيل الحصيني » رئيس مجلس ادارة الشركة، على هامش الجمعية، أن ضعف البيئة التشغيلية انعكس بشكل سلبي على البورصة الكويتية بشكل قوي خلال السنوات الأربعة الماضية وهو ما دفع الشركة لاتخاذ قرار الانسحاب من بورصة الكويت.

وأضاف أن الرسوم السنوية التي تدفع للبورصة عززت من رغبة الشركة في التخارج ، في حين أنها لا تحقق عائدا من وجودها في البورصة الكويتية.

وأكد الحصيني ان ضعف الثقة بالسوق وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للأسواق المالية في المنطقة، بالإضافة إلى تراجع الاهتمام بالسوق من جانب المؤسسات والبنوك الكبرى عززا من جدوى الانسحاب.

وأشار إلى ان ضعف التداول على أسهم الشركات الخليجية والغير خليجية التي خرجت من بورصة الكويت ساهم في سعي الشركة للانسحاب، حيث يمكن ان تبقى هذه الشركات خاملة لشهور طويلة، وبالتالي فإن ملاكها يرون عدم جدوى الاستمرار في البورصة الكويتية.